مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين بنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2015 -2020)(*)

د/ بشرى يحيى منصور
أستاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الإدارية جامعة تعز- اليمن
boshrali2022@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 11/8/2022 تاريخ قبوله للنشر 8/10/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين بنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2015 -2020)

د/ بشرى يحيى منصور
أستاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الإدارية جامعة تعز- اليمن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنكي التضامن الإسلامي، وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار من خلال استخدام (PATROL) خلال الفترة (2015-2020) وهو أحد النماذج الحديثة للإنذار المبكر، وباستخدام طريقة الترجيح التي تعني ترجيح مكونات النموذج الخمسة (كفاية رأس المال – الربحية – السيولة – مخاطر الائتمان –التنظيم) بأوزان معينة وحسب أهميتها وطريقة التصنيف التي يتم فيها تصنيف مكونات النموذج من(1) ويمثل أفضل أداء و(5) ويمثل أسوء أداء. وتوصلت الدراسة إلى أهمية قيام المصارف بتقييم أدائها بشكل مستمر باستخدام نموذج PATROL لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في أدائها، كما أظهرت تباين نتائج التقييم بين البنكين بتباين الطريقة المتبعة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نموذج PATROL، كفاية رأس المال، الربحية، السيولة، مخاطر الائتمان، التنظيم.

Evaluating the Performance of Banks Using the PATROL Model: An Applied Comparative Study between Al-Tadamun Islamic Bank, Yemen and Kuwait for Trade and Investment for the Period 2015-2020

Dr. Bushra Yahya Mansour
Assistant Professor of Finance and Banking Sciences
College of Administrative Sciences, Taiz University, Taiz - Yemen

Abstract

This study aims to assess the financial performance of Al-Tadamun Islamic Bank, Yemen and Kuwait Bank for Trade and Investment by using the Patrol Model (its name is derived from the first three letters of the Italian word PATrimonio, which means capital adequacy, and the first letter of both Redditivita and Rischiosita, which means profitability and credit risk, as well as the first letter of each of Organization, which means regulation and Liquidity, and thus called the PATROL model) during the period (2015-2020), which is one of the modern models for early warning, and using the weighting method, which means weighting the five components of the model (capital adequacy, profitability, liquidity, credit risk, regulation) with certain weights and according to their importance and the classification method in which the components of the model are classified from (1) which represents the best performance and (5) represents the worst performance. The study has found the importance of banks to assess their performance on an ongoing basis using the PATROL model to discover strengths and weaknesses in their performance.

Keywords: PATROL Model, Adequate Capital, Profitability, Liquidity, Credit Risk, Organization.

المقدمة:

يعتبر القطاع المالي العمود الفقري لاقتصاد أي بلد، ويعمل على تسهيل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام عن طريق توفير وسائط نقدية فعالة، ويشجع الاستثمار بواسطة تمويل فرص الأعمال المنتجة، تعبئة المدخرات بكفاءة، تخصيص الموارد بكفاءة وتسهيل تجارة السلع والخدمات (Jha, Hui, 2012, 7601) ، وتوفر الصناعة المصرفية الدعم للاقتصاد كما تقوم المصارف بدور حيوي في التنمية الاقتصادية حيث تعمل المصارف كمصدر أساسي وهام في تمويل الشركات، كما أنه لا يغفل عن دورها في أوقات الركود والأزمات المالية، إذ أن فشل المصرف قد يهز الاقتصاد ككل، ومع تطور وتعقيد العمل المصرفي وتعرضه للعديد من المخاطر وازدياد حدة المنافسة، اهتمت العديد من الدول عن طريق بنوكها المركزية بتقييم الأداء المصرفي لاكتشاف نقاط الضعف والخلل ومدى الانحرافات لمعالجتها وإيجاد الحلول لها، وأيضًا اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتقويتها، لذا أصبح من الضروري فرض رقابة مباشرة على المصارف لضمان سلامتها المالية وتجنيبها حدوث أي مشكلات قد تؤثر عليها وعلى الاقتصاد ككل. ومن هنا تزايد اهتمام الجهات الرقابية والإشراقية للرقابة على المصارف لحماية كلٍ من المتعاملين أو أصحاب المصالح المختلفة في المصارف للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتدعيم الثقة به وتعزيز الاستقرار النقدي والمصرفي.

ومن النماذج الحديثة لتقييم القطاع المصرفي نموذج (PATROL)[1] إذ يمثل هذا النموذج أحد نماذج الإنذار المبكر الذي تستخدمه السلطات الرقابية (البنك المركزي الإيطالي) لتقييم الأداء المصرفي. وبتقييم الأداء المصرفي ومعرفة مدى السلامة والصحة المالية للمصرف يكتسب المصرف ثقة عملائه ومساهميه مما يشجع على الاستثمار الإضافي وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتعرض العديد من المصارف للعديد من المخاطر والأزمات المصرفية المتنوعة، لذا تبرز الحاجة لمعرفة مدى صحة وسلامة المصارف المالية، ويتأتى ذلك عبر استخدام نسب ومؤشرات معينه، ويعتبر PATROL احدى النماذج والأدوات التحليلية التي تساعد إدارة المصرف في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم مؤشرات السلامة المالية وبالتالي ضمان الاستقرار المصرفي والمالي ككل. وعلى ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤل التالي:

(1) نموذج باترول وتسميته مشتقة من الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمة الايطالية PATrimonio والتي تعني كفاية رأس المال والحرف الأول من كل من Rischiosita, Redditivita واللتان تعنيان الربحية ومخاطر الائتمان، فضلا عن الحرف الأول لكل من Organizzazione والتي تعني التنظيم وLiquidita التي تعني السيولة وبذلك يسمى بنموذج (PATROL)

كيف يمكن تطبيق نموذج PATROL لمعرفة مستوى الأداء المصرفي لبنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار؟ وأي البنكين يعتبر أفضل أداءً خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تقدم هذه الدراسة اطارًا نظريًا عن تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL للمقارنة بين المصارف عينة الدراسة كتب بأسلوب يمكن أن يفيد المكتبة على المستوى المحلي والمستوى العربي، لاسيما أنه ما زالت الدراسات التطبيقية المتعلقة بتقييم الأداء بحاجة إلى المزيد من الاهتمام وتسليط الضوء عليه.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تربط بين عناصر نموذج PATROL وبين أداء البنوك، حيث يعتبر نموذج PATROL من الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتقييم البنوك والرقابة عليها، وذلك لضمان سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في البلد، ويعطي النموذج صوره شاملة عن مستوى الأداء للبنوك، ويوضح مدى تأثير كل عنصر من عناصر نموذج PATROL على أداء البنوك. بحيث يمكن لإدارة المصارف من إعادة تقييم أدائها الحالي وفق منهجية جديدة، وأن تستفيد من أخطاءها في الماضي وتصحح مسارها في المستقبل. كما توفر هذه الدراسة رؤية واضحة لكل من المودعين والمستثمرين للتمييز بين المصارف من حيث مدى سلامتها المالية، ومن ثم يتم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على التقييم السليم للأداء المالي للمصارف ويتم تحويل استثماراتهم من المصارف ذات الأداء الضعف إلى المصارف ذات الأداء الجيد.

ويمكن اجمال أهمية هذه الدراسة من خلال الاتي:

1- تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية موضع البحث باستخدام مؤشرات نموذج PATROL.

2- تسليط الضوء على احدى النماذج الحديثة للإنذار المبكر وهو نموذج PATROL.

3- ترتيب المصارف عينة البحث من حيث الأداء ترتيبًا تنازليًا وفق طرق نموذج PATROL.

4- أول دراسة في اليمن – حسب علم الباحثة- تستخدم نموذج PATROL لتقييم أداء مصرف إسلامي ومصرف تقليدي.

5- اثراء معرفي للمهتمين والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تحقق الدراسة الأهداف التالية:

1-معرفة مستوى الأداء المالي لمصرفي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار وفق نموذج PATROL.

2- إجراء المقارنة بين أداء المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، وكذلك استخدام طرق PATROL المختلفة للمقارنة بين أدائهما.

3-توضيح أثر مؤشرات نموذج PATROL على الأداء المالي للمصرفين بما يسهم في تجنب الاختلالات والمخاطر فيها.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة وهي أنه يمكن استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي للمصرفين عينة الدراسة وترتيبها ترتيبًا تنازليًا من حيث الأداء.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة ببنك التضامن الإسلامي الدولي، وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار الموجودان في الجمهورية اليمنية، أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد تمت الدراسة خلال الفترة (2015-2020).

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مؤشرات PATROL وهي (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر التنظيم).

الدراسات السابقة:

دراسة Hameed, Jothr&Ali (2022) بعنوان "The PATROL Model and Its Impact on Evaluating the Efficiency of Banking Performance: A LITERATURE REVIEW "

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآلية التي يمكن من خلالها استخدام نموذج PATROL في تقييم أداء المصارف، وذلك من خلال التعرف على كل من درجات تصنيف وآلية تطبيق PATROL بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج PATROL يؤدي دورًا مهمًا في تقييم الأداء المصرفي من خلال عناصره الخمسة في المصارف.

دراسة فاضل وعبد العزيز (2021) بعنوان "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية".

سعت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف من خلال استخدام نموذج PATROL على عينة من المصارف التجارية العراقية لمدة عام واحد 2018، واظهرت نتائج التحليل أن هناك تباين في الأداء بين المصارف وتباين على مستوى المصرف الواحد تبعاً للمنهجية المستخدمة في البحث.

دراسة الهاشمي (2021) بعنوان "تضبيط مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج PATROL كاستراتيجية للتحوط من الأزمات المصرفية"

ركزت الدراسة على كيفية التحوط من الأزمات المصرفية من خلال دراسة الاستدامة المالية وقدرتها على التحوط من الازمات المصرفية، واستخدمت التحليل المالي للوصول إلى النتائج باستخدام حزمة من الأدوات المالية لقياس مؤشرات الاستدامة المالية حسب نموذج PATROL، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة المالية باستخدام PATROL فإنها تكون بمأمن من الأزمات المصرفية.

دراسة بريس وعلى (2020) بعنوان "تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال نموذج PATROL دراسة مقارنة بين عينة من المصارف الأردنية والسعودية".

هدفت الدراسة إلى تقييم عينة من المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية وفقًا لنتائجها المالية للسنوات (2011—2017) من خلال تطبيق نموذج PATROL. وتوصلت لجملة من الاستنتاجات أهمها تفوق المصارف الإسلامية السعودية على المصارف الإسلامية الأردنية في مجال الأداء بشكل عام.

دراسة Ahsan ((2016) بعنوان "Measuring Financial Performance Based On CAMEL A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh"

هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لثلاثة من البنوك الإسلامية المختارة في القطاع المصرفي في بنجلادش لفترة ثمان سنوات، وقد تم تقييم الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية وفقاً لمعيار CAMEL، وتوصلت إلى أن جميع مصارف العينة في وضعية التصنيف القوي، ولديها سلامة مالية في كل مؤشرات المؤشر المركب CAMEL (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الإدارة، وجودة الأصول).

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع يمكن القول إن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها ركزت على تقييم الأداء المصرفي بأسلوب المقارنة بين مصرف تجاري ومصرف إسلامي وباستخدام منهجيتين مختلفتين لنموذج PATROL في ذات الوقت.

الإطار النظري للدراسة:

1. الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

1.1 مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي

يعتبر أداء البنك هو الرافعة الرئيسة للتنمية المالية لأي بلد وبفهم المتغيرات المستمرة للبيئة سيكون بمثابة التأمين ضد أي مخاطر للتدهور الاقتصادي (Chouikh, Blagi, 2017, 53) والدراسة المصرفية لها اهتمام كبير في الاقتصاد الكلي ومستويات الاقتصاد الجزئي، فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلي فالمصارف أحد مؤسسات الوساطة المالية وتؤدي دورًا خاصًا في توزيع الموارد المالية للدولة في ظل ظروف السوق وبالتالي يؤدي عدم الكفاءة المصرفية إلى نقص الموارد المالية للمقترضين وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومن وجهة نظر الاقتصاد الجزئي فالمصارف تعني الأعمال التجارية والقدرة على جني الأرباح للمساهمين (Buriak, 2014, 2)، أما تقييم الأداء المالي فنعني به "تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد المالية والمادية للمؤسسات ومدى اشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة" أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة منه على ضوء معايير محدده سلفًا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين الموارد المستخدمة والنتائج، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (خيضر، 2017، 58) كذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة، محددة مسبقًا. فهذه العملية تتطلب وجود أهداف معينة محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء (شرفي وبو شلاغم، 2020، 187).

وعليه ترى الباحثة أن عملية تقييم الأداء المالي هي عبارة عن عمليات تجريها المنشأة لقياس الأداء عبر اتباع أسلوب مقارنه للأداء المحقق بالهدف أو الأهداف المحددة مسبقًا، وبقدر الانحراف بين ما هو محقق وما هو مخطط له مسبقًا يمكن التنبؤ بالنتائج المستقبلية للمنشأة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات. ولا بد أن تأخذ عملية تقييم الأداء الناجحة بعين الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي: (القيسي، 2017، 465).

- الاقتصاد في استخدام الموارد: وهي مدى كفاءة البنك في الحصول على الموارد الاقتصادية الجيدة بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يتطلب وجود نظام رقابي فعال داخل البنك.
- الكفاءة: والتي تعكس مدى نجاح البنك في استخدام أقل كمية من المدخلات لإنتاج أكبر قدر من المخرجات.

- الفاعلية: والتي تعكس مدى تحقيق البنك لأهدافه الرئيسة والفرعية، ومدى انسجام الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها مع الأهداف المخطط لها، وتكشف الانحرافات وأسبابها وسبل تصحيحها وتلافيها في المستقبل.

1.2 أهمية وأهداف الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يعد حافزاً لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد وبالتالي التوجه نحو الشركة ذات المؤشرات المالية الجيدة، وبمثابة حافز للإدارة والافراد العاملين لبذل الجهد الأكبر وتحقيق نتائج مالية أفضل من سابقها (ياسين والياسيني وعيدان، 2021، 240-241). والأداء المالي للبنك وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء وأنشطة البنك المختلفة والتي تهدف لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة والكفيلة بتحقيق البنك للإيرادات والأرباح وابقائه في سوق المنافسة. كما يعد تقييم الأداء المالي عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق البنك لخططه وأهدافه، وهي ركناً مهماً للعملية الرقابية. وتنبع أهمية تقييم أداء البنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساسًا لقياس مدى نجاح البنك ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (القيسي، 2017، 465). وبذلك تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي على سبيل المثال لا الحصر (خيضر، 2017، 58):

- يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء التوازن في التسيير عمومًا التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها.
- الكشف عن مواضع الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم للشركة في لحظة معينة ككل او لجانب معين من أداء الشركة.

2. نموذج PATROL لتقييم الأداء البنكي

2.1مفهوم نموذج PATROL

إن تطور العمل المصرفي وتنوعه وتعقيد عملياته خلق الحاجة إلى تقديم نماذج لتقييم أداء البنوك المتوافقة مع التعقيد والتطور المستمر في البيئة المصرفية. ويعد نموذج PATROLأحد النماذج المهمة لتقييم أداء المصارف، وإحدى الأدوات التي تم تقديمها لتقييم البنوك وهو نظام رقابة خارج الموقع أوجده واستخدمه البنك المركزي الإيطالي عام 1993(Hameed, Jothr & Ali, 2022, 322)

وتقييم الأداء للمصارف الإيطالية هو مشابه لنظام CAMELS في العمل إلى درجة كبيرة مع اختلاف بعض العناصر المكونة للنظام، كمخاطر الائتمان والتنظيم والذي يتم بموجبه تصنيف المصارف حسب أدائها المالي بالاعتماد على المعلومات المتاحة للتحليل والاشراف من خلال بيانات التقارير التنظيمية الشهرية ونصف السنوية والسنوية المرسلة من قبل المصارف بصورة منتظمة إلى السلطات الإشرافية والرقابية (البنوك المركزية) باعتبارها المنظمة والمشرفة على وظيفة الرقابة والتقييم على أداء المصارف في البلد (الخماس والمطيري، 2021، 361). كما يعتبر نظاماً للإنذار المبكر يستخدم من قبل السلطات الرقابية والإشرافية لتقييم أدوات الرقابة الداخلية إذ يتم من خلاله تقديم الدعم في تحديد أولويات استخدام الموارد الرقابية نظراً لعدم وجود تفويض محدد لإجراء الرقابة الدورية المكتبية على المؤسسات المصرفية في إيطاليا، لذلك يتم الاعتماد على النتائج التي يتمخض عنها تقييم أداء المصارف باستخدام هذا النموذج للقيام بعمليات الرقابة المكتبية، وبعبارة أخرى فإن المصرف الذي يكون ذا أداء متدنٍ وفق مؤشرات نموذج PATROL فإنه سوف يخضع إلى الرقابة المكتبية أو الميدانية للتعرف على المشكلات التي يعاني منها أملاً في تجاوزها (البطاط والعطار، 2021، 35).

2.2 آلية تطبيق نموذج PATROL يتم استخدام نموذج PATROL من قبل السلطات التنظيمية لتقييم أداء البنوك. وهناك خمسة مكونات لتقييم الأداء (كفاية رأس المال، الربحية، المخاطر الائتمانية، السيولة، التنظيم) وهي كالتالي:

شكل (1) توضيح لمؤشرات PATROL

المصدر: من تصميم الباحثة.

1- **كفاية رأس المال Capital adequacy**: ويقصد بها الأساليب المتبعة من قبل إدارة البنوك لتحقيق نوع من التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك من ناحية أخرى، ويتضمن تحديد القدرة وملاءمة البنك لتحمل الخسائر المحتملة. ويتبع مبدأ كفاية رأس المال التوجهات الرئيسة لإدارة المخاطر. يتطلب تنفيذ هذا المبدأ تقييم جميع المخاطر لجعلها قابلة للمقارنة مع القاعدة الرأسمالية للمصرف وتعديل رأس المال إلى مستوى يتوافق مع تقييم المخاطر، وهذا يعني تحديد المستوى من احتمالية مخاطر تجاوز الخسائر، ويجب أن تكون المخاطر منخفضة حتى تكون مقبولة (Hameed, Jothr & Ali, 2022, 323)ويمكن حساب كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

حقوق المساهمين / اجمالي الأصول (Ahsan, 2016, 51)

2- **السيولة Liquidity**: تشير السيولة إلى قدرة المصارف على توفير الأموال بكلفة معقولة عن طريق مصادر منخفضة الكلفة وتوظيفها بأنشطة وعمليات مصرفية منخفضة المخاطر بأعلى عائد(ختلان ومحمد، 2021، 211)، ويمثل مؤشر السيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية بشكل أساسي لتلبية طلبات المودعين للائتمان (القروض والسلف) وتلبية رغبات المجتمع وهذا يتطلب توفير نقد سائل وبشكل كاف وفي الوقت المناسب، أو من خلال تحويل الموجودات إلى نقد وبأسرع وقت ممكن وبأقل خساره ممكن، ولكي يعتبر الموجود سائلا يجب أن يتوافر لديه شرطان أساسيان الأول: قابليه التحويل إلى نقد وبأسرع وقت ممكن، والثاني: هو تخفيض الخسارة إلى أقل ما يمكن عند التحويل إلى نقد. ويجب تحقق الشرطان وبخلاف ذلك لا يعد الموجود سائلاً (الخماس والمطيري، 2021، 360). ويمكن حساب السيولة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / اجمالي الودائع (سلمان، 2020، 59)

3- **الربحية Profitability**: تعتبر ربحية البنك مقياسًا مهمًا لتحليل قوته المالية. والمال بحد ذاته هو بضاعة للبنوك، ويمكن للبنوك ولفترة طويلة أن تتكبد خسائرًا قبل أن تنفد من النقد، ويجب على إدارة البنك أن تتخذ إجراءات عندما تدرك أن أرباح البنك آخذه في التناقص أو أن البنك قد يتعرض للإفلاس. ويصعب على المراقب أن ينظر لسجلات الأرباح ويتشكل رأيه ببساطة في وضعية الربحية. إن الأداء السابق للربح له تأثيره على الميزانية العمومية للبنك ولكن من الأفضل للمراقب الذي يعتمد على النتائج التي تم الحصول عليها من سجلات الأرباح وسيتم استخدامها لاتخاذ إجراءات في حينه أن يهتم بالمؤشرات التي تعكس الوضع المالي في المستقبل (Babar, Zeb, 2011, 31) وتقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك (جعدي ونمر، 2019، 67)، وتحقيق الربحية هو أهم

أهداف ومحددات أداء البنك، وذلك نظراً لأن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك ولتعزيز رأس مال البنك(القيسي، 2017، 467) ويمكن حساب الربحية بالمعادلة التالية:

صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية (Ibrahim, 2005, 20)

4. **مخاطر الائتمان Credit Risk**:

تعرف مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة وتخلف العميل عن السداد والوفاء بالتزاماته بموجب العقد (Spuchlàkovà, ValaŠková, Adamko, 2015, 67) وتعتبر مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي بشكل خاص، وإن الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضرًا في الأزمة المالية العالمية عام 2007. ومن المشكلات المرتبطة بمخاطر الائتمان هي أنها مخاطر ذات تأثير على عدة جوانب في الأداء المالي المصرفي، فهي تؤثر في درجة السيولة، بالإضافة إلى تأثيرها في العائد المصرفي وهو ما سيضعف المركز المالي للمصرف ويحد من قدرات المصرف على مواجهة الأزمات (الحريث وحزوري، 2018، 247-248) هذا ويتم احتساب معادلة مخاطر الائتمان بالشكل التالي:

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك فيها/ اجمالي القروض(*) (النعيمي، 2017، 325).

5. **التنظيم Organization**: أي عمل تنظيمي يحتاج إلى تطوير الخدمات التي يقدمها، وأهم طريقة لتغير وضع المنظمة هو التزويد بالوظائف النادرة والمتطورة للحفاظ على هذا التغير (Hameed, Jothr & Ali, 2022, 323) ويمكن تعريف التنظيم بأنه تحليل الأداء التنظيمي لتشخيص درجة الكفاءة والوصول إلى استراتيجيات التطوير لكي تصل المنظمة إلى المستوى المطلوب. والتنظيم يعتبر وظيفة ادارية الهدف منها بناء ما يعرف بالهيكل التنظيمي، ويؤدي التنظيم إلى تنفيذ القواعد التحوطية التي تهدف إلى تحسين مراقبة المخاطر المصرفية والسيطرة عليها وتحسين تغطية رأس المال وبالتالي فإن السيطرة التحوطية تشكل ضرورة قصوى بالنسبة لكل القطاعات المصرفية في مختلف أنحاء العالم (ختلان ومحمد، 2021، 213) ويتم قياس مؤشر التنظيم بالمعادلة التالية:

معدل كفاءة التنظيم=اجمالي المصاريف التشغيلية/اجمالي الإيرادات التشغيلية (صاليحه ومحمد، 2021، 169).

أي بقسمة اجمالي التكلفة إلى اجمالي نسبة الدخل بمعنى أنه يمكن قياس كفاءة التنظيم وفق قدرتها في تحقيق أكبر دخل ممكن بأقل تكلفة (صاليحه ومحمد، 2021، 169).

(*) مع ملاحظة أنه في البنوك الإسلامية تكون عمليات المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والايجار المنتهي بالتمليك معرضة لمخاطر الائتمان.

وهناك منهجـين لاحتساب نمـوذج PATROL لتقييم أداء المصارف:

1-**المنهجية الأولى: منهجية الترجيح**: يتم فيها ترجيح كل مكون من المكونات الخمسة (كفاية رأس المال- السيولة – الربحية- مخاطر الائتمان- التنظيم) بوزن معين للتوصل إلى رقم واحد يعبر عن أداء المصرف. وقد تم تطبيق هذه المنهجية كل من (الهاشمي، 2021، 258-272)، و(ختلان وهداش، 2021، 207-220)، (والنعيمي، 2017، 319-351) وقد تم ترجيح كل من الربحية والسيولة وكفاية رأس المال بنسبة (25%) لكل منها، أما بقية مكونات النموذج فقد تم ترجيح مخاطر الائتمان بنسبة (15%)، أما التنظيم فقد تم ترجيحه بنسبة (10%)، والمعادلة توضح آلية تطبيق النموذج:

PATROL= (PAT* 25%) + (R1 *25%) + (R2* 15%) + (O *10%) + (L*25%)

(النعيمي، 2017، 327)

حيث: PAT: كفاية رأس المال، R1: الربحية، R2: مخاطر الائتمان، O: التنظيم، L: السيولة

2- المنهجية الثانية: منهجية التصنيف: وقد طبقها (الخماس والمطيري، 2021، 354- 380)، و(بريس وعلي، 2020، 260-287)، و-Masood, Ghauri&Aktan2016, 37 (43)، و(صاليحة وزيدان، 2021، 163-178) ويمثل نموذج PATROL إحدى طرق تقييم الأداء في البنوك إذ يحتوي على مصفوفة لها تاريخ ومنطق في نموذج CAMELS المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، (Bayraktar, Ghazavi, 2018, 847-874)، وبما أن رتب التصنيف لنموذج PATROL هي مشابهة لنموذج CAMELS فقد تم اعتماد الجدول التالي في التصنيف.

جدول (1) درجات التصنيف وفق نموذج PATROL

المؤشر / الدرجة	1	2	3	4	5
كفاية رأس المال	≤ 15%	14.99-12%	11.99-8%	7.99-7%	≥ 6.99%
الربحية	≤ 1%	0.9-0.8%	0.7-3.5%	0.34-0.24%	≥ 0.24%
السيولة	≥ 55%	62-56%	68-63%	80-69%	≤ 81%
مخاطر الائتمان	≤ 76%	75-50%	49-35%	34-21%	≥ 20%
التنظيم	≥ 25%	30-26%	31-38%	39-45%	≤ 46%

المصدر: أحمد كاظم برس، زينة ضياء عبد علي، تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال نموذج PATROL دراسة مقارنة بين عينة من المصارف الأردنية والسعودية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 2، ص ص: 260-287. ص: 267.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

بنك التضامن الإسلامي الدولي: بنك التضامن شركة مساهمة يمنية، تقدم خدمات وأنشطة مصرفية واستثمارية متكاملة محليًا وخارجيًا من خلال آليات وبرامج عمل متطورة ومنضبطة بالمعايير المصرفية الإسلامية، تأسس البنك وفقًا لقانون المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، في العام 1996 ويمارس أعماله المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقا للقوانين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار: أول بنك تجاري يمني يؤسس من قبل القطاع الخاص ويعتبر أيضًا من البنوك الرائدة العاملة في اليمن وشركة مساهمة يمنية تقدم خدمات وأنشطة مصرفية واستثمارية متكاملة محليًا وخارجيًا والتي أدخلت نشاطات لم تعرفها المصارف التقليدية من قبل ويتجه بنك اليمن والكويت نحو الصيرفة الشاملة تدريجيًا وفقًا لاستراتيجية ستجعله في المستقبل القريب أول بنك شامل في اليمن ويعتبر بنك اليمن والكويت أول البنوك اليمنية التي استطاعت أن تعمل وفقًا لمفاهيم العمل المصرفي الحديث منذ نشأته، فإلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها البنوك يقوم بنك اليمن والكويت بشكل مستمر بتقديم مزيداً من الخدمات المصرفية المتنوعة والتي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية، كما أن تقديمه لخدمات استثمارية وخدمات الشركات عزز من إمكانية تحول بنك اليمن والكويت إلى بنك شامل. وقد حصل البنك على الموافقة من البنك المركزي اليمني بشأن قيامه بتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال فرع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار للمعاملات الإسلامية في 2010/12/27.

1-تحليل مكونات نموذج PATROL

يحتوي نموذج PATROL على خمسة مكونات لتقييم أداء البنوك، والجدول التالي يوضح مؤشرات تقييم الأداء المالي لعينة البحث.

جدول (2) مؤشرات تقييم الأداء لبنك التضامن الإسلامي للفترة (2015-2020)

العام / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
كفاية رأس المال	0.118	0.144	0.153	0.149	0.178	0.156	%15
الربحية	(0.055)	0.088	0.022	(0.011)	0.025	0.011	%1.3
السيولة	0.517	0.183	(0.017)	0.0128	0.364	0.230	%21.5
مخاطر الائتمان	0.122	0.141	0.125	0.090	0.111	0.076	%11.1
التنظيم	1.226	0.584	0.851	1.026	0.822	0.926	%90.5

المصدر: من اعدد الباحث بناء على التقارير السنوية للبنك.

-الأرقام بين القوسين تعني سالبة.

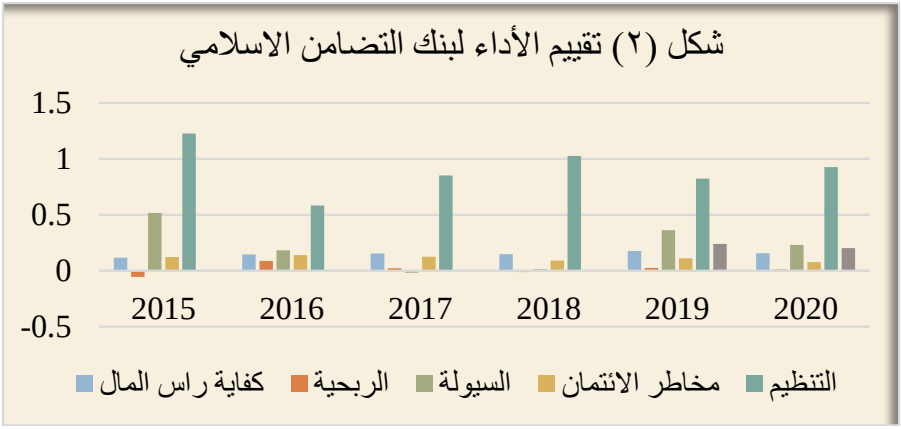

جدول (3) مؤشرات تقييم الأداء لبنك اليمن والكويت (2015– 2020)

العام / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
كفاية رأس المال	0.058	0.052	0.050	0.049	0.049	0.065	%5.4
الربحية	(0.047)	0	(0.112)	0.281	0.180	0.240	%9
السيـولة	0.197	0.091	(0.088)	1.501	0.082	0.057	%30.7
مخاطر الائتمان	0.171	0.185	0.165	0.149	0.089	0.107	%14.4
التنظيـم	1.087	1	1.265	0.576	0.628	0.582	%85.6

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للبنك.

الأرقام بين القوسين تعني سالبة.

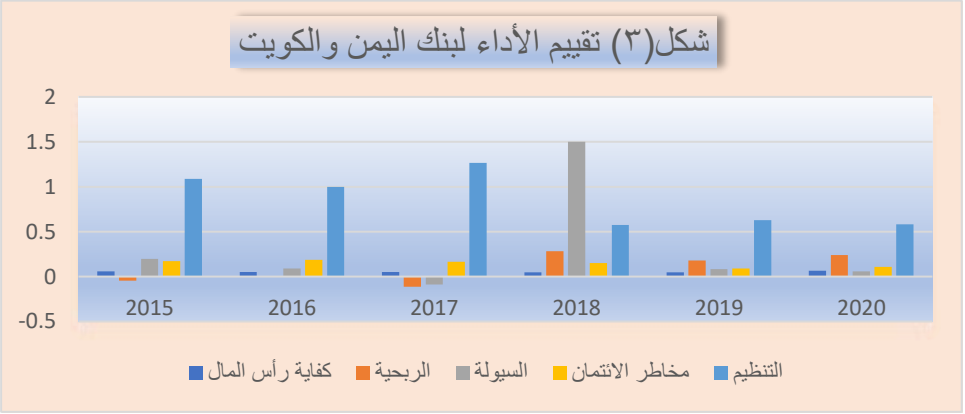

تحليل مؤشر كفاية رأس المال: إن مؤشر كفاية رأس المال يعني تمكن البنك من مواجهة أي مخاطر مالية غير متوقعة كمخاطر الائتمان، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر السوق أو مخاطر أسعار الفائدة وبذلك فإن كفاية

رأس المال تحمي المودعين، ويقاس بقسمة اجمالي حقوق الملكية على اجمالي الأصول، وارتفاع هذه النسبة يدل على السلامة المالية والأمان للمصرف، ومن الجدول السابق(2) أولا: بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي: نجد أن أعلى مؤشر لكفاية رأس المال للبنك كان في العام 2019 حيث بلغ (17.8%) وأقل مؤشر كان للعام2015حيث بلغ (11.8)%، كما يلاحظ تذبذب المؤشر بين هبوط وصعود ويرجع ذلك لعدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد خلال هذه الفترة. ثانياً: بالنسبة لبنك اليمن والكويت نجد من الجدول (3) أن أعلى نسبة لمؤشر كفاية رأس المال كانت في العام 2020 حيث بلغ ما نسبته(6.5%) وأن أقل معدل لمؤشر كفاية رأس المال كان للعام 2018 و2019 حيث كان المعدل(4.9%)، وبمقارنة متوسط مؤشر الكفاية لرأس المال يظل بنك التضامن متصدرًا النسبة الأعلى للمتوسط خلال فترة الدراسة حيث لم يتجاوز أعلى قيمة لمؤشر كفاية رأس المال(6.5%) خلال العام2020 لبنك اليمن والكويت مقارنة بنحو(15.6%) لبنك التضامن الإسلامي الذي يعكس مؤشرًا مهمًا لسلامته المالية وقدرته على تحمل الخسائر غير المتوقعة مستقبلًا. ويعود الانخفاض الواضح في نسب كفاية رأس المال لبنك اليمن والكويت إلى انخفاض أنشطته الاستثمارية حيث تقلصت قيمة القروض والأنشطة التمويلية الإسلامية التي يقوم بها البنك نحو (20%) في العام 2016 مقارنة بالعام السابق مباشرة مع ارتفاع لإجمالي الأصول من (121816772) ألف ريال إلى (136656777) ألف ريال في العام 2016 وثبات مقدار قيمة اجمالي حقوق الملكية في العامين. وفي العام 2017 حققت انخفاضًا في اجمالي حقوق الملكية بنسبة 10% عن العام السابق محققة خسائر مرجلة بمقدار (692716) ألف ريال، أما الارتفاع الحاصل في العام 2020 فيرجع الى إقرار زيادة رأس المال من (6) مليار ريال إلى (9) مليار ريال[2].

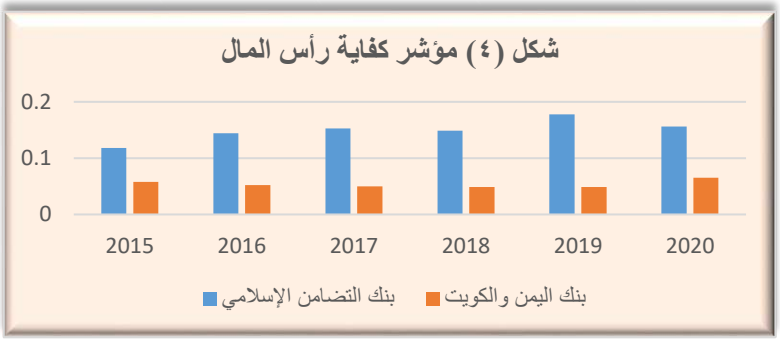

(2) جميع الأرقام الواردة بناء على التقارير السنوية لبنوك عينة الدراسة.

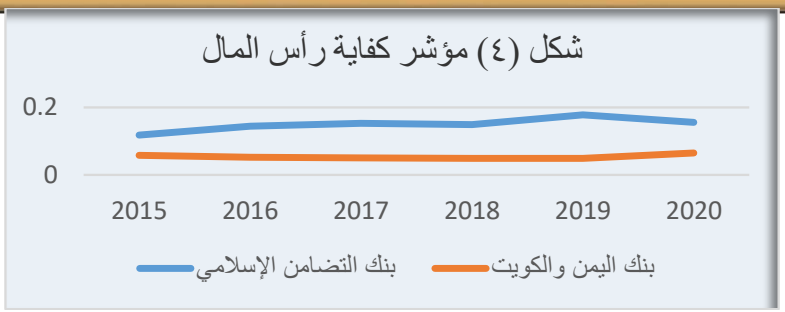

1-**تحليل مؤشر الربحية:** يعتبر مؤشر الربحية عاملا مهما لقياس الأداء في البنوك (Ahsan,2016,48) ونسبة العائد على حق الملكية (ROE) مقياسًا يقيس نسبة العائد المحقق عن كل ريال مستثمر من أموال المساهمين (شهاب، 2019، 7)، وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمين في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى، وكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير إلى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباح أو عوائد مالية للمستفيدين. وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من(15%) (أماني، 2017، 88) ويلاحظ من الجدول السابق: أولًا: بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي أن معدلات الربحية تذبذبت خلال فترة الدراسة ما بين انخفاض وارتفاع حيث بلغت أعلى معدل لها في العام 2016 ما يعادل(8.8%) وأقل معدل لها كان مع بداية حدوث الأزمة اليمنية في عام 2015 حيث شهدت انخفاضا بلغ (5.5%) كما شهدت الربحية تراجعًا ملحوظًا في العام 2018 بعد تحسن ملحوظ في العام 2016 إلا أنه عاود التراجع في 2017 وإن حافظ على رقمه الإيجابي، وذلك بسبب الانخفاض في اجمالي الأرباح والايرادات بنسبة قدرها (14%) عن العام السابق، علاوةً على الزيادة الحاصلة في اجمالي المصروفات والمخصصات والنفقات الأخرى بنسبة قدرها(21%) نظرًا لتكوين مخصصات احتياطية لبعض التمويلات القائمة لأنشطة متوقفة حاليًا بسبب الأوضاع الراهنة، وفي العام 2018 تحولت الأرباح المتباطئة إلى خسائر بلغت(1.1%) ويرجع هذا الانخفاض لانخفاض صافي الأرباح التي شهدت تراجعًا ملحوظاً حيث بلغت صافي خسائر مقدارها (892.6) مليون ريال وترجع تلك الخسائر إلى زيادة إجمالي المصروفات وأعباء المخصصات والنفقات الأخرى للعام 2018 حيث بلغت مبلغ (13.3) مليار ريال مقابل(12.3) مليار ريال للعام السابق وبزيادة مقدارها (1) مليار ريال وبنسبة زيادة مقدارها (9%) نظرا لارتفاع محفظة التمويلات وتكوين مخصصات منتظمة والزامية إضافة إلى تكوين مخصصات لبعض الاستثمارات، وكل ذلك مقابل اجمالي للأرباح والايرادات لعام 2018 مبلغا قدره (22) مليار ريال مقارنة بنحو(25.1) مليار ريال في العام السابق وبنقص مبلغ (3.1) مليار ريال وبنسبة انخفاض قدرها

(12%). إلا أن العام 2019 شهد ارتفاعًا ثم عاود الانخفاض في نسبة الربحية في العام التالي (2020) ويرجع هذا الانخفاض بسبب الانخفاض الشديد في صافي الأرباح بين عامي 2019 و2020 التي وصلت نسبة الانخفاض 60.5 %. وأسباب هذا الانخفاض يعود إلى تدعيم مخصصات المخاطر لمواجهة المخاطر الناتجة عن الإشكاليات التي يمر بها القطاع المصرفي اللبناني حاليًا والتي تمثل أرصدة جارية للبنك لتنفيذ عمليات تحويل لتغطية شراء السلع الأساسية. هذا ويلاحظ أن متوسط الربحية للفترة المذكورة سابقا بلغ تقريبًا (1.3%) وبذلك لم تصل الربحية للنسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية والتي تمثل (15%) كحد أدنى. ثانيًا: بنك اليمن الكويت: في حقيقة الحال لم تكن نسب الربحية أحسن حالًا من النسب السابقة للبنك الإسلامي في بداية الأزمة اليمنية حيث شهدت انخفاضًا ملموسًا حتى العام 2018 الذي شهد تحسنًا ملموسًا بلغ 28% وذلك لارتفاع صافي الإيرادات وصافي الربح الذي ارتفع لمبلغ وقدره (2485474) ألف ريال مقارنة بخسائر مقدارها (713675) ألف ريال للعام السابق مباشرة وذلك لارتفاع صافي إيرادات الفوائد والأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية علاوة على أرباح عمليات النقد الأجنبي، ثم شهدت تذبذبًا في الأعوام اللاحقة ما بين انخفاض وارتفاع إلى أن بلغت نسبة الربحية (24%) في العام 2020، وبذلك نجد أن متوسط نسبة الربحية خلال الفترة السابقة بلغ (9%) تقريبًا وهي بذلك أقل من النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أيضًا.

شكل (٥) مؤشر الربحية

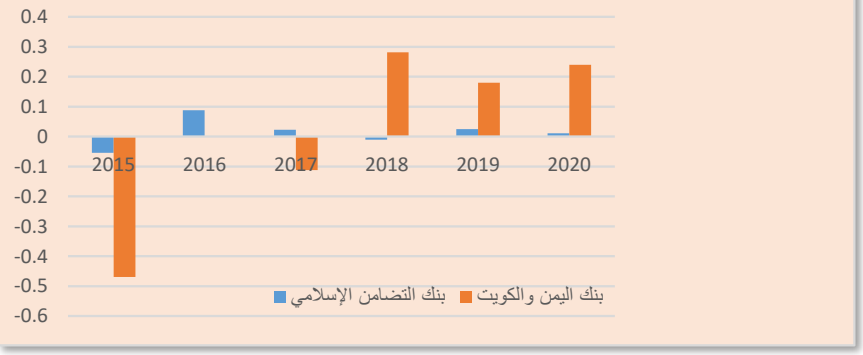

شكل (٥) مؤشر الربحية

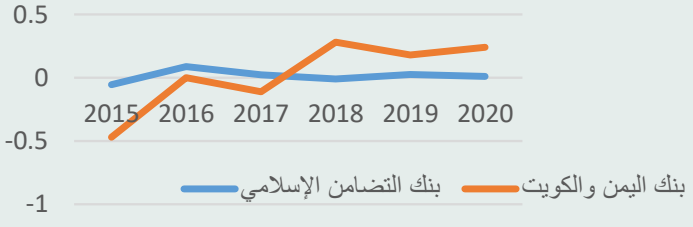

2-**تحليل مؤشر السيولة Liquidity**: تعتبر نسبة السيولة مؤشر على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية اجمالي الودائع، وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على أن المصرف ليس لديه مشكلات في السيولة(سلمان، 2020، 59) وبالنسبة أولا: بنك التضامن الإسلامي: بالنظر إلى نسب السيولة نجد أن أعلى نسبة للسيولة حققها البنك في العام 2015 حيث بلغت (51.7%) مما يدل على احتفاظ المصرف بسيولة عاطلة (غير موظفة) مما يجعل المصرف يتحمل تكاليف جراء احتفاظه بتلك السيولة وهو ما يؤثر على ربحية البنك وذلك لأن الربحية والسيولة هدفان متعارضان، وهذا واضح من الجدول حيث بلغت نسبة الربحية بالسالب (5.5%) في ذات العام، بينما كانت أقل نسبة للسيولة للعام 2017 ولعل ذلك يرجع لزيادة اجمالي المصروفات والمخصصات والنفقات في هذا العام حيث بلغت مبلغ (12.250) مليون ريال مقابل (10.095) مليون ريال في العام السابق بزيادة نسبة (21%) لتكوين مخصصات احتياطية لبعض التمويلات القائمة لأنشطة متوقفة بسبب الأوضاع السائدة (تقرير بنك التضامن الإسلامي، 2017، 11) هذا وقد شهدت أغلب سنوات فترة الدراسة حدوث نقص في نسب السيولة إذ بلغ متوسط الفترة (21.5%) فقط مقارنة بالحد الأدنى للسيولة المحدد من قبل المركزي اليمني بما يعادل(25%). ثانيًا: بالنسبة لبنك اليمن والكويت يلاحظ أن أعلى نسبة للسيولة كانت في العام 2018 حيث بلغت (150%) حيث شهد صافي النقد من الأنشطة التشغيلية هذا العام ارتفاعًا مقداره (43486198) ألف ريال مقارنة بنحو(10544228) ألف ريال صافي نقد مستخدم في الأنشطة التشغيلية في العام السابق مباشرة وهذا راجع إلى زيادة واضحة في أرصدة ودائع العملاء، وهو ما جعل البنك بمأمن من مخاطر السيولة وانعكس ذلك إيجابًا على أدائه الذي بلغ فيه مؤشر الربحية (28%) لذات العام، بينما مثّل العام 2020 أقل نسبة سيولة حيث شكلت ما نسبته (5.1%) فقط حيث شهد صافي النقد المتأتي من الأنشطة التشغيلية انخفاضًا بنسبة (60%) عن العام السابق بسبب النقص الواضح بودائع العملاء، كما يلاحظ أنه خلال فترة الدراسة بلغ متوسط

نسبة السيولة (30.7%) وبفارق ما نسبته (9.2%) عن متوسط نسبة السيولة في بنك التضامن الإسلامي خلال فترة الدراسة.

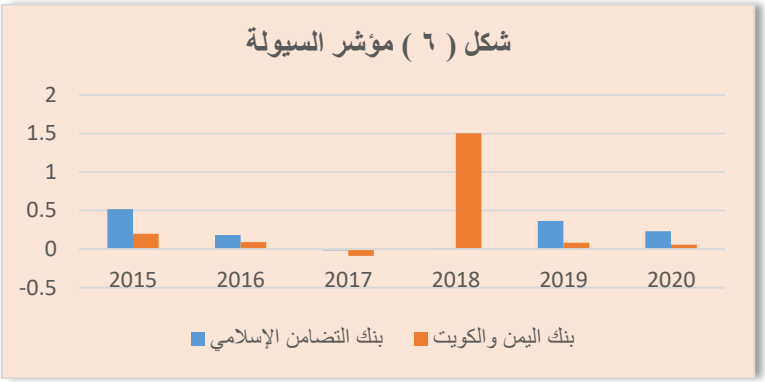

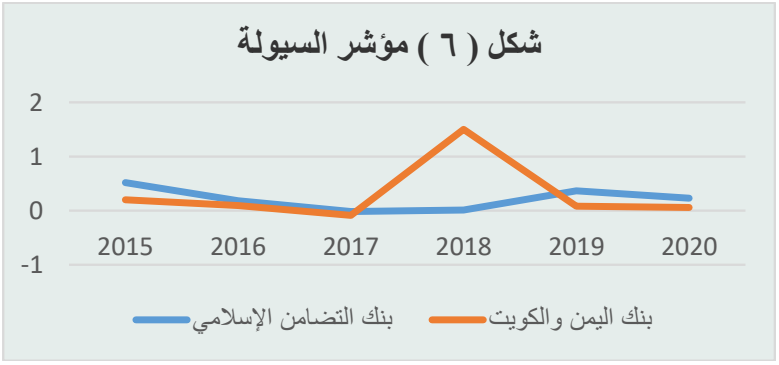

3-**تحليل مؤشر مخاطر الائتمان**: تم التعبير عن مخاطر الائتمان من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع الائتمان النقدي إذ أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض المخاطر الائتمانية. ويبين الجدول (2) أولًا: بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي أن أعلى سنوات ارتفاع مخاطر الائتمان للبنك كان في العام 2020 حيث بلغ(7.6%) مما يعني أن البنك قد خصص ما قيمته (0.076) ريال فقط مقابل كل ريال منحه البنك كقروض مما يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية في هذا العام مقارنة بالأعوام الأخرى وبالتالي الانعكاس السلبي على أدائه في هذا العام، وأقل نسبة في مخاطر الائتمان كان في العام 2016 حيث بلغ (14.1%) مما يعني أن البنك قد استقطع جزء من أمواله لمواجهة تلك المخاطر وبالتالي يصير البنك في مأمن من مخاطر الفشل المالي مما ينعكس إيجابا على أدائه. ثانيًا: بنك اليمن والكويت يبين الجدول (3) أن أدنى قيمة لمؤشر مخاطر الائتمان كان في العام 2019 حيث بلغ (8.9%) وهذا يعني أن هذا العام شهد ارتفاعًا لمخاطر الائتمان فيه حيث خصص البنك ما قيمته (0.089) ريال مقابل كل ريال منحه البنك كقروض، بينما شهد العام 2016 أقل مخاطر

ائتمانية حيث رفع البنك قيمة مخصصاته لمواجهة القروض المشكوك فيها حيث وصلت إلى (18.5%) وإن شهدت تناقصًا في قيمة هذه المخصصات في الأعوام التالية. وبالمقارنة بين البنكين نجد أن بنك اليمن الكويت كان أكثر حذرًا وتخوفًا من حدوث المخاطر الائتمانية في أغلب سنوات الدراسة وهذا ما جعله يعد مخصصات أعلى لمواجهة تلك المخاطر ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة النشاط التجاري الذي يقوم به وارتفاع نسبة الديون المعدومة التي لاسيما قد يواجهها في هذه الفترة. بالإضافة إلى اطمئنان بنك التضامن بمعدلات كفاية رأس المال العالية لديه.

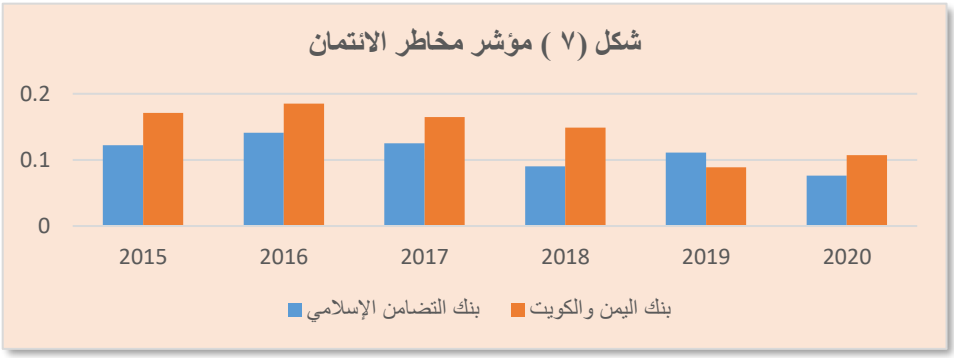

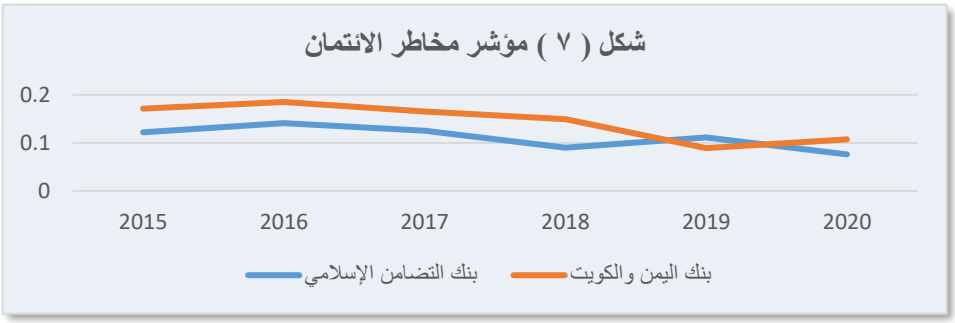

4-**تحليل مؤشر التنظيم Organization**: تعتبر وظيفة التنظيم من الوظائف الهامة في البنوك حيث تسهل الوصول الى الأهداف المنشودة، كما أنها توفر الإمكانيات المطلوبة لتحقيق أفضل أداء وأفضل خدمات للعملاء، ويمكن احتسابها عبر قسمة اجمالي المصاريف على اجمالي الإيرادات وكلما قلت هذه النسبة دلت على كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق إيرادات بأقل المصاريف. وبالنسبة لتحليل مؤشر التنظيم نجد أولاً: بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي: من الجدول (2) أن عامي 2015 و2018 شهدا أسوء مستوى أداء على التوالي حيث بلغ ما نسبته (122.6%) و(102.6%) على التوالي بينما مثل العام 2016 أفضل أداء حيث بلغ معدل كفاءة التنظيم ما نسبته (58.4%) والذي يبين قوة كفاءة التنظيم وقدرة الإدارة على إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي. ثانيًا: بالنسبة لبنك اليمن والكويت: يلاحظ من الجدول (3) أنه على عكس بنك التضامن الإسلامي حيث مثل

له عام 2018 أفضل الأعوام التي شهدت خلال فترة الدراسة أعلى معدل لكفاءة التنظيم وقدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر بنجاح وجدية مقارنة بالأعوام السابقة واللاحقة للعام 2018 حيث بلغ معدل كفاءة التنظيم ما نسبته (57.6%) مقارنة بأعلى نسبة لمؤشر كفاءة التنظيم إذ بلغ ما نسبته (126.5%) في العام 2017. هذا وقد بلغ متوسط المؤشر خلال فترة الدراسة (85.6%) وبهذا يعد بنك اليمن والكويت أكثر تنظيمًا من بنك التضامن الإسلامي الذي بلغ مؤشره متوسطًا (90.5%) خلال فترة الدراسة وهذا يعني أنه استطاع أن يحقق إيرادات بأقل من المصاريف خلال فترة الدراسة.

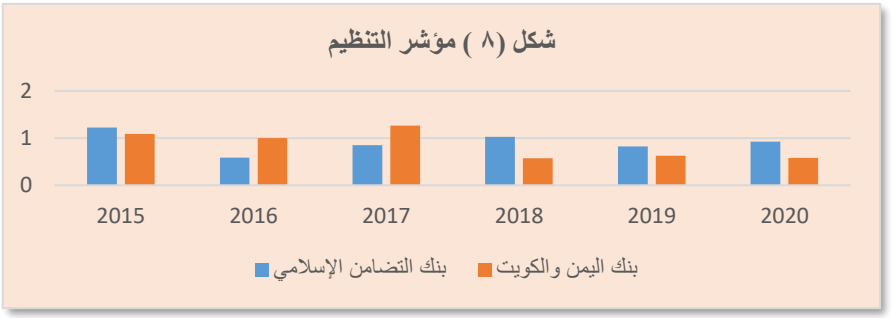

وترى الباحثة أنه على الرغم من الترابط بين مؤشرات نموذج PATROL (فمثلاً تؤثر المخاطر الائتمانية وعدم القدرة على السداد على سيولة البنك، والسيولة والربحية تربطهما في الأغلب علاقة عكسية (هدفان متعارضان)، وتساهم الأرباح المحتجزة في زيادة نسبة كفاية رأس المال البنكي وهكذا، وهذا التداخل والتشابك بين مكونات النموذج يسهل معرفة تفسير الأسباب الحقيقية للتغيرات الحادثة في مستوى الأداء إلى حد كبير) إلا أنه من وجهة نظر الباحثة يعتبر مؤشر كفاية رأس المال أهمها على الاطلاق وبمثابة حجر الزاوية لاستقرار أعمال البنك، حيث أن كفاية رأس المال ستوفر للمصرف القدرة على التعامل مع مشكلات السيولة وبالتالي القدرة على مواجهة الخسائر أو المخاطر. كما تستنتج الباحثة من تقييم الأداء لبنك التضامن الإسلامي وبنك اليمن والكويت:

- أنه مع انخفاض مؤشر كفاية رأس المال زادت الربحية في بنك اليمن والكويت والعكس في بنك التضامن الإسلامي، فمع ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال انخفضت الربحية وهذه النتيجة متوافقة مع طبيعة العلاقة العكسية بين معدل كفاية رأس المال والربحية في الأدبيات المصرفية.

- كما أنه كان من المفترض أن يكون معدل كفاية رأس المال في البنك الإسلامي أقل من معدل الكفاية في البنك التجاري، حيث أن البنك الإسلامي يستطيع تحميل الخسائر على أرباح الاستثمار أو على رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية حال عدم كفاية الأرباح، بينما يتوجب على البنك التجاري دفع الفائدة ومع ذلك وجدنا أن معدلات كفاية رأس المال لبنك التضامن الإسلامي هي الأعلى وهو ما يدل على تجميد الأموال وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل وهو ما تشير إليه معدلات الربحية المنخفضة طوال فترة الدراسة.
- لم تكن طبيعة العلاقة عكسية بين الربحية والسيولة خلال فترة الدراسة للبنكين حيث أنه رغم انخفاض السيولة انخفضت أيضًا الربحية (وإن كانت النسب الأقل لبنك التضامن الإسلامي)، ويفسر ذلك بانخفاض أرصدة ودائع العملاء بشكل عام، حيث كانت اجمالي الأرصدة لبنك التضامن الاسلامي في بداية فترة الدراسة (431.6) مليار ريال مع نهاية العام 2015 ولم تصل سوى إلى (435.8) مليار ريال مع نهاية العام 2020 مع انخفاض شديد خلال فترة الدراسة. وكذلك الحال بالنسبة لبنك اليمن والكويت الذي شهد تذبذبًا واضحًا في اجمالي الأرصدة ما بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغ اجمالي أرصدته في بداية فترة الدراسة نحو (107.9) مليار ريال وفي نهاية 2020 (176) مليار ريال.
- مع ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال لبنك التضامن الإسلامي عنه في بنك اليمن والكويت نجد ارتفاع المخاطر الائتمانية عنه في البنك الآخر ولم يكن أكثر كفاءة من بنك اليمن والكويت في إدارة الائتمان واطمئن للارتفاع في معدلات كفاية رأس المال لديه.

2- التقييم وفق نموذج PATROL

أ- **وفق طريقة الترجيح**: وتتم فيها عملية اختبار لمكونات نموذج PATROL بالوزن الترجيحي لكل مؤشر من مؤشرات النموذج (كفاية رأس المال- الربحية – السيولة – مخاطر الائتمان – التنظيم) وفق المعادلة المذكورة سابقًا.

جدول (4) التقييم النهائي لبنك التضامن الاسلامي وفق طريقة الترجيح

العام / المؤشر	كفاية رأس المال	الربحية	السيولة	مخاطر الائتمان	التنظيم	PATROL	التسلسل من حيث الأداء
2015	0.118	(0.055)	0.517	0.122	1.226	0.27215	1
2016	0.144	0.088	0.183	0.141	0.584	0.1833	4
2017	0.153	0.022	(0.017)	0.125	0.851	0.14335	6
2018	0.149	(0.011)	0.0128	0.090	1.026	0.15105	5
2019	0.178	0.025	0.364	0.111	0.822	0.2406	2
2020	0.156	0.011	0.230	0.076	0.926	0.20325	3

الأرقام بين القوسين تعني سالبة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للبنوك.

جدول (5) التقييم النهائي لبنك اليمن والكويت وفق طريقة الترجيح

المؤشر / العام	كفاية رأس المال	الربحية	السيولة	مخاطر الائتمان	التنظيم	PATROL	التسلسل من حيث الأداء
2015	0.058	(0.047)	0.197	0.171	1.087	0.1746	2
2016	0.052	0	0.091	0.185	1	0.1635	4
2017	0.050	(0.112)	(0.088)	0.165	1.265	0.06375	6
2018	0.049	0.281	1.501	0.149	0.576	0.5377	1
2019	0.049	0.180	0.082	0.089	0.628	0.1539	5
2020	0.065	0.240	0.057	0.107	0.582	0.16475	3

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للبنوك.

الأرقام بين القوسين تعني سالبة.

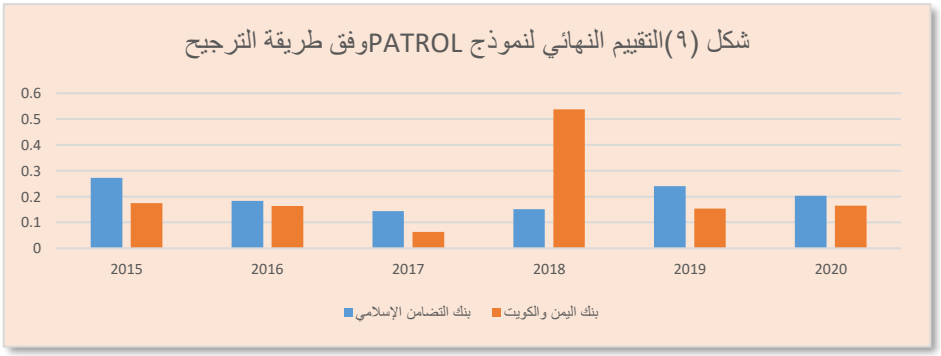

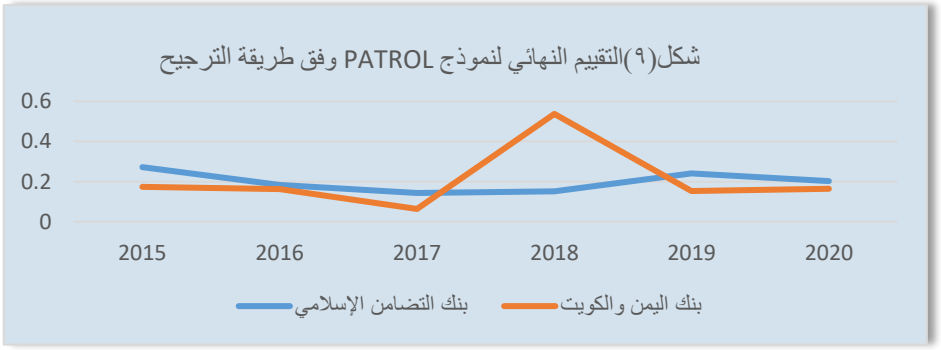

وبتحليل النتائج على المستوى التفصيلي للسنة الواحدة وبالنظر إلى الجدول (4) يلاحظ أن أعلى أداء لبنك التضامن الإسلامي كان في العام 2015 وبلغ مستوى أدائه (0.27215) إذ أن البنك

احتفظ بنسب سيولة ومعدل تنظيم جيدة وهذا هذا الذي جعله محتفظ بأدائه الجيد، وأيضاً بالنسبة لبنك اليمن والكويت وبالنظر لجدول(5) نجد أن العام 2015 أيضًا حصل على المرتبة الثانية في تسلسله بأدائه، حيث شهدت نسب السيولة والتنظيم على ثاني ترتيب لمستوياتها خلال فترة الدراسة، بينما نجد أن العام 2018 شهد بنك اليمن والكويت أعلى أداء متمثلا بارتفاع نسبة مؤشري الربحية والسيولة عن باقي السنوات، واتفقا البنكان في العام 2020 من حيث الأداء حيث حصل كل منهما على المرتبة الثالثة والرابعة، وشهدا البنكان انخفاضًا واضحًا في الأداء للعام ذاته 2016 حيث بلغ أدائهما (0.14335) و(0.06375) لبنكي التضامن واليمن والكويت على التوالي وحصلا على أدنى مرتبة وهي المرتبة السادسة والأخيرة لكليهما. أما بشكل عام وبالرجوع إلى جدولي (4، 5) نجد أن أعلى نسبة للمؤشر وفق منهجية الأوزان الترجيحية خلال فترة الدراسة كانت من نصيب بنك اليمن والكويت للعام 2018 حيث بلغت (0.5377) ويرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشري السيولة والربحية وهما من المؤشرات الهامة لتقييم الأداء، وأدنى نسبة لمؤشر PATROL كانت في العام 2017 حيث كانت (0.06375) وأيضًا للبنك ذاته، ويرجع ذلك لانخفاض مؤشري السيولة والربحية انخفاضاً كبيراً مما أثر على قيمة المؤشر ككل.

وبهذا تم اختبار الفرضية التي تنص على إمكانية استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي للمصرفين عينة الدراسة وترتيبها ترتيبًا تنازليًا من حيث الأداء. حيث تم ترتيب أداء بنك تضامن الإسلامي ابتداءً من الأداء الجيد وانتهاء بأقل أداء كما في جدول (4) وحصل البنك على المرتبة الأولى أي أن أفضل أداء كان في العام 2015 وذلك لارتفاع نسبة السيولة في هذا العام (51%)، كما حصل البنك على المرتبة السادسة في العام 2017 وذلك أيضًا بسبب نسبة السيولة حيث شهدت معدلًا سالبًا في هذا العام2017 (1.7%). وكذلك تم الترتيب التنازلي لأداء بنك اليمن والكويت خلال فترة الدراسة وفق منهجية الترجيح (كما في جدول5) حيث مثل أفضل أداء للبنك في العام 2018 (المرتبة الأولى) وذلك لارتفاع نسبة السيولة بشكلٍ ملحوظ وكذلك ارتفاع مؤشر الربحية لهذا العام، وحصل في العام 2017 على أقل أداءً (المرتبة السادسة) وفق نفس المنهجية حيث بلغ مؤشري السيولة والربحية (088.) و(0.112) بالسالب على التوالي. هذا ويعتبر بنك اليمن والكويت هو الأفضل أداء خلال فترة الدراسة وفق منهجية الترجيح حيث بلغت قيمة المؤشر PATROL (5377.) للعام 2018 وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة.

ب- **وفق طريقة التصنيف:** وفقا لهذه الطريقة يتم تقييم المصرفين من خلال تصنيف كل المؤشرات على مقياس من (1-5) ويعتبر الرقم (1) أفضل أداء أما الرقم (5) هو الأقل أداء ويتم جمع تلك

التصنيفات لكل عام من أعوام ثم جمع تلك التصنيفات لكل الأعوام ووضع متوسط حسابي ثم تحديد أي المصرفين أفضل أداءً.

جدول (6) التقييم النهائي بطريقة التصنيف لبنك التضامن الإسلامي

المؤشر / العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020
كفاية رأس المال	0.118	0.144	0.153	0.149	0.178	0.156
التصنيف	3	2	1	2	1	1
الربحية	(0.055)	0.088	0.022	(0.011)	0.025	0.011
التصنيف	5	1	1	5	1	1
السيـــولة	0.517	0.183	(0.017)	0.0128	0.364	0.230
التصنيف	1	1	1	1	1	1
مخاطر الائتمان	0.122	0.141	0.125	0.090	0.111	0.076
التصنيف	5	5	5	5	5	5
التنظيـــم	1.226	0.584	0.851	1.026	0.822	0.926
التصنيف	5	5	5	5	5	5

ملاحظة: الأرقام بين القوسين تعني أنها سالبة.

جدول (7) التقييم النهائي بطريقة التصنيف لبنك اليمن والكويت

المؤشر / العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020
كفاية رأس المال	0.058	0.052	0.050	0.049	0.049	0.065
التصنيف	5	5	5	5	5	5
الربحية	(0.047)	0	(0.112)	0.281	0.180	0.240
التصنيف	5	5	5	1	1	1
السيـــولة	0.197	0.091	(0.088)	1.501	0.082	0.057
التصنيف	1	1	1	5	1	1
مخاطر الائتمان	0.171	0.185	0.165	0.149	0.089	0.107
التصنيف	5	5	5	5	5	5
التنظيـــم	1.087	1	1.265	0.576	0.628	0.582
التصنيف	5	5	5	5	5	5

ملاحظة: الأرقام بين القوسين تعني أنها سالبة.

يتضح من الجدول السابق (7) حصول مؤشر السيولة على أعلى درجات التصنيف بينما حصلا مؤشري كل من التنظيم ومخاطر الائتمان على المرتبة الأدنى. أما فيما يخص مؤشري الربحية ومؤشر كفاية رأس المال فيلاحظ أنهما حصلا في أغلب سنوات الدراسة على المرتبة الأولى وإن تباينت المراتب في السنوات الأخرى. ونلاحظ من الجدول (8) أن كل من مؤشر كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والتنظيم شهدت انخفاضاً ملموساً في الأداء خلال فترة الدراسة بأكملها، أما مؤشري السيولة والربحية فقد شهدا أعلى نسبة لهما خلال فترة الدراسة في العام 2018 حيث بلغا نسبة (150%)، (28%) على التوالي. ويلاحظ أنه على الرغم من أن انخفاض نسب السيولة في البنكين قد يؤثر سلبًا على الأداء إلا أن منهجية التصنيف ترى عكس ذلك حيث يعتمد الأداء الأفضل على النسب المنخفضة للسيولة. كما أن مؤشر مخاطر الائتمان وفقًا لهذه الطريقة قد حصل فيه البنكان على الترتيب (5) إلا أنه بالتحليل اتضح أن بنك اليمن والكويت كان أكثر حذرا وحيطة لمواجهة هذه المخاطر وذلك برفع نسب مخصصات الديون المشكوك في تحصيله من بنك التضامن الإسلامي، وكذلك فإن مؤشر التنظيم للبنكين وفقًا لهذه المنهجية حصلا على المرتبة (5)، في حين أن بنك اليمن والكويت كان أكثر تنظيمًا خلال فترة الدراسة.

جدول (8) التقييم النهائي بطريقة التصنيف لبنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2005-2020)

العام / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	الوسط الحسابي	الترتيب
التضامن الإسلامي	19	14	13	18	13	13	15	1
اليمن والكويت	21	21	21	21	17	17	19.7	2

يوضح التصنيف النهائي للبنكين الإسلامي والتجاري وفق نموذج PATROL على أن أفضل أداء كان لبنك التضامن الإسلامي خلال فترة الدراسة وحصل على متوسط حسابي(15) وفق نموذج PATROL وبفارق (4.7) عن المتوسط الحسابي لأداء بنك اليمن والكويت خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن أداء البنك جيد، وبذلك تم التحقق من صحة الفرضية والتي تنص على إمكانية تطبيق نموذجPATROL لتقييم أداء المصرفين الإسلامي والتقليدي وترتيبهما تنازليًا وفق منهجية التصنيف في نموذج PATROL حيث حصل بنك التضامن الإسلامي على المرتبة الأولى، ثم تلاه بنك اليمن والكويت في المرتبة الثانية.

الاستنتاجات:

1- اثبتت الدراسة أهمية نموذج PATROL في تقييم الأداء المصرفي وأهمية مكوناته في الدلالة على مدى انحراف البنك عن العمل المصرفي الصحيح، وتحديد نقاط الضعف والقوة في البنك ومدى سلامته المالية.

2- بينت الدراسة أن بنك التضامن الإسلامي تمتع بدرجة أمان أفضل من بنك اليمن والكويت خلال فترة الدراسة، وبهذا تتفق مع دراسة (بريس وعلي)، إلا أن معدلات كفاية رأس المال في بنك التضامن الاسلامي تشير إلى تجميد الأموال وهذا راجع للظروف الاقتصادية والسياسية الحالية.

3- أظهرت الدراسة انخفاض متوسطات الربحية خلال فترة الدراسة لكلا البنكين عن النسبة المثالية لمعدل عائد حقوق الملكية، وبهذا تتفق مع (دراسة البطاط والعطار ودراسة النعيمي).

4- أوضحت الدراسة انخفاض معدلات السيولة للبنكين وبهذا اختلفت الدراسة مع كل من دراسة (الخماس والمطيري، بريس وعلي، النعيمي، صاليحة، ختلان وهداش) ويفسر ذلك بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد في الفترة الحالية.

5- أفادت الدراسة تمتع بنك اليمن والكويت بالحيطة والحذر والقدرة على مواجهة مخاطر الائتمان بشكل أفضل من بنك التضامن، ولعل ذلك راجع إلى اطمئنان بنك التضامن بمعدلات كفاية رأس المال الكافية لديه. وقد جاءت هذه النتيجة مخالفة لدراسة (البطاط وعبد العزيز) حيث أن دراستهما للمصارف التجارية شهدت ارتفاعًا في المخاطر الائتمانية لها وذلك على عكس بنك اليمن والكويت، كما أن دراسة (بريس وعلي) خرجت بنتيجة مفاداها انخفاض جودة الائتمان لدى البنوك السعودية والأردنية الإسلامية وبذلك اتفقت الدراسة الحالية معها حيث لم يخصص بنك التضامن الإسلامي مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها، واطمئنانه إلى ارتفاع معدلات كفاية رأس المال لديه.

6- أوضحت الدراسة أن بنك اليمن والكويت أكثر كفاءة في التنظيم من بنك التضامن الإسلامي حيث أن إيراداته أكثر من مصاريفه. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (بريس وعلي) للمصارف الإسلامية حيث لم تستطع إدارة المصرف أن تحقق إيرادات بأقل من التكاليف.

7- كشفت الدراسة أن اختلاف الطريقة المتبعة في تقييم الأداء المصرفي وفق نموذج PATROL بين البنوك تؤدي لاختلاف النتائج بين البنكين وهنا تتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (البطاط وعبد العزيز). حيث حصل بنك التضامن الإسلامي على المرتبة الأولى وفق منهجية التصنيف وحصل بنك اليمن والكويت على المرتبة الأولى وفق منهجية الترجيح.

8- اثبتت الدراسة أن منهجية التصنيف أقل دقة من منهجية الترجيح في تقييم مستوى الأداء للمصرفين، وبهذا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (البطاط وعبد العزيز).

توصيات الدراسة:

في ضوء دلالات ونتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1- تطبيق تقييم الأداء المصرفي بشكل ضروري ودوري على كافة البنوك اليمنية، الأمر الذي يعني تفعيل دور الرقابة الداخلية لاكتشاف نقاط القوة والضعف وكيفية تصحيح الأخطاء.

2- ضرورة الاستفادة من مؤشر كفاية رأس المال المرتفع في بنك التضامن الإسلامي والدخول في مجالات استثمارية متنوعة لأن ارتفاع المؤشر يعني تجميد الأموال.

3- حث البنوك عينة الدراسة على فتح مجالات استثمارية مربحة ورفع مخصصات المخاطر الائتمانية (لاسيما في بنك التضامن الإسلامي) لأن خفض المخصصات يؤثر سلبًا على أداء البنك.

4- حث البنوك على المزيد من الاهتمام برفع نسب السيولة لديها مع التنسيق المتوازن بين السيولة والربحية.

مراجع الدراسة:

أماني، عزوزة (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013 دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، **مجلة دراسات اقتصادية**، 1(40)، ص80-104.

البطاط، منتظر فاضل سعد والعطار، زينب عبد العزيز(2021). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROLدراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، 16(62)، ص2-49.

الحريث، محمد علي عبود مجيد وحزوري، حسن أحمد اسماعيل (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي"دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 2(43)، ص 244-252.

الخماس، عبد الرضا فرج والمطيري، حسين محسن (2021). دور نماذج تقييم الأداء المصرفي PATROL & CAMELSفي تحسين عملية التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في عينة

من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العاملة في العراق، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، 13(3)، ص354 -380.

القيسي، فوزان عبد القادر (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 13(4)، ص461-474.

النعيمي، سعدالله محمد (2017). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذجPATROL دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 3(39)، ص319-351.

بريس، أحمد كاظم وعلي، زينه ضياء عبده (2020). تقييم أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام نموذج PATROL، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، 12(2)، ص260-287.

جعدي، شريفة ونمر، محمد الخطيب (2019). تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، 6(01)، ص65-80.

ختلان، ياسمين ممدوح ومحمد، جمال هداش (2021). تقييم السلامة المالية وفق أنموذج دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من (2014-2018)، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 17(55)، ص207-220.

خيضر، خنفري (2017). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، **مجلة دراسات اقتصادية**، 17(1)، ص57-67.

سلمان، رنيم أحمد (2020). تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، **رسالة علمية غير منشورة**، جامعة الشام الخاصة.

شرفي، منصف وبو شلاغم، عميروش (2020). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، **مجلة العلوم الإنسانية**، 31(1)، ص185-204.

شهاب، سميرة فوزي (2019). تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف إيلاف الإسلامي في العراق، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 15(45)، ص1-15.

صاليحة، أحمد سايح ومحمّد، زيدان (2021). تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015 -2019، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، 17(25)، ص163-178.

ياسين، علي طه والياسيني، أحمد عبد الكريم وعيدان، أحمد كاظم (2021). أثر الموجودات غير الملموسة في الأداء المالي للبنوك القطري المدرجة في بورصة الدوحة، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**/جامعة البصرة، 15(30)، ص233-257.

Ahsan, Mohammad Kamrul (2016). Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh, **Asian Business Review,** 6(1), 2016 (Issue13). pp: 47-56.

Babar, Haseeb Zaman & Zeb, Gul (2011). CAMELS Rating System for Banking Industry in Pakistan, Master Thesis, Umea School of Business.

Buriak, Anna (2014). Performance in Banking: theory and practice pecutiarities, MPRA Paper No. 60424, pp: 1-26.

Chouikh, Aziz, Blagi, Yousef (2017). The Determinants of Bank Performance: The case of Tunisian Listed Banks, **Journal of Finance and Accounting**, 5(2), pp: 53-60.

Ghazavi, Masoud & Bayraktar, Sema (2018). Performance Analysis of Banks in Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016, Journal **of Business Research-Türk**, 10/2 (2018). pp: 847-874.

Hameed, Ayed Abed, Jothr, Osama Abdulsalam, & Ali, Khalid Sabah (2022). The Patrol Model and Its Impact on Evaluating the Efficiency of Banking performance: A

Literature Review, **Journal of Management and Economic**, Vol. 132. pp: 320-329.

Ibrahim, Osman Hassan (2005). A Comparative Study on the Financial Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in Kenya, **A Management Research Project Submitted in Partial Fulfillment of Degree of Master of Business Administration Degree (MBA)**, School of Business University of Nairobi October, pp: 1-45.

Jha, Suvita & Hui, Xiaofeng (2012). A Comparison of financial performance of commercial banks: A case study of Nepal, **African Journal of Business Management**, 6 (25). pp: 7601-7611.

Masood, Omar, Ghauri, Shahin Mohammed Khan& Aktan, Bora (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model", Banks and Banks Systems, 11(3), pp: 37-43.

Spuchlàkov, Erika, ValaŠková, Katarína& Adamko, Peter (2015). The Credit Risk and its Measurement, Hiding and Monitoring, **Procedia Economics and Finance** 24, pp: 675– 681.

https: //www.tadhamonbank.com/

https: //www.yk-bank.com/